الحلقة السابعة

"الهدف" تنفرد بنشر تقرير سري مقدم للكونغرس الاميركي

السعودية لم تخلق صعوبات أمام الشركات الأميركية المتعاونة مع اسرائيل"

اميركا تعارض المقاطعة المفروضة على الدول الصديقة للولايات المتحدة وتشترط اذعان الشركات الاميركية لها

تتابع « الهدف » نشر حلقات التقرير السري المقدم للكونغرس الاميركي ، والذي يفضح خفايا العلاقات النفطية بين السعودية والولايات المتحدة الاميركية .
في حلقة اليوم المزيد من التفصيلات ، خاصة فيما يتعلق بالشركات الاكبرى وأساليب هيمنتها على اقتصاد الدول النفطية .

وفي مناقشتنا مع السعوديين فخروا بشكل عام برجال الاعمال الاميركيين لتمسكهم وانشائهم الى درجة كبيرة الصلات الحسنة (العلاقات الخاصة) بين الولايات المتحدة والعربية السعودية اليوم . ويعتبر السعوديون ان استمرار وجود الاعمال الاميركية في السعودية بحجم كبير للمساعدة في التنمية السعودية عنصر هام في المحافظة على العلاقات الطيبة بين البلدين . ويعتبرون ان الاجراءات والتشريعات الاميركية في بعض الحالات تشكل تهديدا يؤثر على القدرة التنافسية للشركات الاميركية داخل السعودية واهم هذه التشريعات تشريعان أولهما متعلق بالتغيرات على النظام الضريبي في الولايات المتحدة الذي خفض من حدة بعض الضرائب ، والتشريع الآخر متعلق بمواجهة المقاطعة العربية « لاسرائيل » . ورغم ان اي من هذه التشريعات ليس موجها بشكل مباشر الى العربية السعودية فان لها تأثيرا على الاقتصاد وعلى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

التغيرات الضريبية تزيد من تكلفة العمل الاميركي

في عام ١٩٧٦ قلص مجلس الشيوخ والمحكمة الضريبية من الحوافز الضريبية للمستخدمين الاميركيين في الخارج بشكل مادي وملموس . وفي الاصل استثنت الحوافز الضريبية نسبا معينة من مرتبات الموظفين في الخارج كما استثنت العلاوات التي يحصل عليها الموظفون في سبيل تحسين العمل في الخارج . غير ان التغيرات الضريبية التي زادت ووسعت من الدخول التي تشملها الضرائب بما في ذلك المرتبات والعلاوات لم تؤثر فقط على الموظفين الاميركيين في الخارج بل اثرت أيضا على مستخدميهم واصحاب العمل . كما ان لهذه التغيرات الضريبية تأثير غير متجانس على الشركات الاميركية والمستخدمين الاميركيين في العربية السعودية بسبب العلاوات الضخمة غير الاعتيادية التي يحصل عليها هؤلاء الموظفون والشركات الناجمة عن ارتفاع مستوى المعيشة والمرتبات العالية الضرورية لاجتذاب الموظفين الاكفاء الى البيئة القاسية لتلك البلاد الصحراوية النائية . على سبيل المثال لنأخذ موظفا كنموذج لهذه الضرائب ، فان موظفا مع زوجته وطفلين في سن الدراسة يحصل على ٤٠,٠٠٠ دولار ، مثل هذا الموظف يدفع ضريبة عز ١٠,٩٠٠ دولار سنويا وهو المبلغ الذي يحصل عليه بالفعل نتيجة غلاء معيشة وبدل السكن الضخم وتكاليف التعليم العالية في العربية السعودية فضلا عن العلاوات الاخرى التي يتطلبها وضع العربية السعودية . ولقد ابلغنا ان عددا من المستخدمين الاميركيين في العربية السعودية يفكرون بالرحيل لانهم لا يستطيعون تحمل الضرائب العالية او لان مستخدميهم اي اصحاب العمل ، لاعتبارات ارتفاع التكاليف يستبدلونهم بموظفين اجانب .

ان الشركة التي تعوض عن موظفيها ما يخسرونه نتيجة الضرائب اما ان تستوعب هذه التكاليف المتزايدة الباهظة او أن تحيلها على حكومة العربية السعودية مما يجعلها اقل قدرة على منافسة الشركات الاخرى التي تعفي بلدانهم مستخدميها من الضرائب على مداخيلهم التي يحصلون عليها من وراء البحار . ان خسارة الشركات الاميركية لبعض العقود لشركات منافسة اخرى يمكن ان يسبب تأثيرا متموجا طالما ان الشركات الاميركية التي تلتزم بتقديم الخدمات او المواد مضطرة لدفع تأمينات مما يصيبها بالخسارة الكبيرة في حال فقدانها للعقود .

وكما كان متوقعا فقد تعرض الرسميون من رجال الاعمال الاميركيين بشكل مفرط لنتائج التخلي عن الحوافز الضريبية اي حوافز العمل في الخارج . ويعتقد هؤلاء الرسميون ان العمل الاميركي في الخارج هو داعم لمصلحة الولايات المتحدة ويؤمن المحافظة على العلاقات الطيبة ما بين العربية السعودية والولايات المتحدة . ان تزايد تكلفة العمل من قبل الاميركيين بسبب التغيرات الضريبية مترافقا مع المنافسة القوية من شركات البلدان الصناعية الاخرى يمكن ان يرغم الشركات الاميركية في السعودية باستبدال المستخدمين الاميركيين بمستخدمين من جنسيات اخرى اقل تكلفة ، هذا ويرى رجال الاعمال الاميركيين أن مثل هذا التحول يمكن ان يؤثر ماديا خلال البضع سنوات القادمة على الصورة والدور الاميركي ويقلص من المبيعات الاميركية للسعودية ومن قيمة المساعدة التي تقوم بها الولايات المتحدة لشد أواصر الصداقة مع السعودية . ويوضح هؤلاء الرسميون فضلا عما ورد أن العديد من المنتجات الاوروبية واليابانية قد اصبح بالفعل مفضلا على المنتجات الاميركية وان حكومات هذه الدول قد شجعت منتجيها عبر سلسلة من الحوافز المغرية بما في ذلك تمويلها لهذه الشركات بقروض طويلة الاجل واعفائها من الضرائب اضافة الى التسهيلات المادية الاخرى . لقد اوردنا في هذا التقرير فقرات منفصلة متعلقة بالاجراءات الضريبية والخيارات امام المواطنين الاميركيين وتأثير تحصيل الضرائب من المواطنين الاميركيين عبر البحار على التجارة الاميركية بشكل عام . (يد ـ ٧٨ ـ ٢١ شباط ١٩٧٨) .

التشريعات ضد المقاطعة تعيق الشركات الاميركية وعملها

منذ عام ١٩٤٦ فرضت الشعوب العربية مقاطعة على « اسرائيل » كسلاح اقتصادي من اسلحة العداء المستمر لهذه البلاد . لقد اتخذت المقاطعة اشكالا متعددة بما في ذلك رفض العرب اقامة اي علاقة عمل مع الشركات التي تتعاطى مع « اسرائيل » او التي يديرها اليهود . ولتيسير المقاطعة المفروضة وضعت « قائمة سوداء » تشمل جميع الشركات المقاطعة وقد مثلت جميع الاتجاهات في اللجنة المركزية للمقاطعة . ان المقاطعة تتضمن امرين هامين مطلوبين من الشركات الاميركية التي تود العمل في العربية السعودية كمثال على المقاطعة :

١ ـ أن تقوم الشركات الاميركية الراغبة في العمل في السعودية بالتعهد بعدم اقامة علاقة عمل مع الشركات المدرجة على القائمة السوداء او مع « اسرائيل » او غيرها من شركات البلدان الاخرى المقاطعة سواء كانت اميركية او غيرها .

٢ ـ أن تقوم الشركات الاميركية بتزويد العربية السعودية بمعلومات حول اعمالها مع الشركات المقاطعة او مع « اسرائيل » من اجل رفع المقاطعة او تثبيتها .

ان حكومة الولايات المتحدة تعارض المقاطعة المفروضة على الدول الصديقة للولايات المتحدة من قبل شعوب اخرى وتشترط اذعان الشركات الاميركية لها .

ومن الواضح ان الولايات المتحدة معنية بالمقاطعة العربية وآثارها والتي تحدث تمييزا ضد المواطنين والشركات الاميركية وتعيق عملها في الشرق الاوسط . وعلى اية حال فان انهاء المقاطعة من غير المحتمل حدوثه الا بعد ان تحل ازمة الشرق الاوسط حلا مرضيا .

لقد اصبحت المقاطعة العربية ذات فائدة اكبر منذ الارتفاع المفاجيء والهائل في اسعار النفط عام ١٩٧٤ لان نمو العائدات الضخم للدول العربية المنتجة للنفط يوفر فرصا هائلة للصادرات الاميركية الى هذه البلدان . ان مثل هذه البلدان كالعربية السعودية هي اسواق مربحة ولذلك فان الشركات الاميركية تتطلع لانشاء اعمال لها في تلك الاسواق . وتقدر وزارة التجارة الاميركية ان آثار الحظر او المقاطعة على شراء البضائع شملت بضائع بما قيمته ١٠ ملايين دولار لسنة ١٩٧٤ ، غير ان المقاطعة ارتفعت لتشمل بضائع قيمتها لو استوردت ٤ر٤ بليون دولار في الاثني عشر شهرا التي انتهت في نهاية آذار ١٩٧٧ (هذه احدث احصاءات تمكنا من الحصول عليها) . ان المقاطعة شملت بضائع اكثر باربعمائة ضعف البضائع التي شملتها سنة ١٩٧٤ . واضافة الى ذلك هناك اجراءات ليست متعلقة بالمقاطعة اثرت على هذا الوضع .

ان التشريعات التي تمنع الشركات الاميركية من التعاون مع المقاطعة العربية قد اجيزت من مجلس الشيوخ في حزيران عام ١٩٧٧ (تحت عنوان رقم ١١ المتعلق بادارة الصادرات والتعديلات التي حدثت في عام ١٩٧٧ بموجب القانون العام ٩٥ ـ ٥٢) . لقد وضع هذا القانون لحماية حرية واستقلال التجارة الاميركية والحقوق المدنية لجميع المواطنين الاميركيين غير ان من آثاره اعاقة قدرة الشركات الاميركية من المنافسة في اسواق الدولارات النفطية العربية . ورغم ان هذا التشريع ليس موجها بشكل محدد الى البلدان العربية الا انه اصبح معروفا (بتشريع مناواه او مناهضة المقاطعة العربية) .

لقد اعتبر التشريع المناهض لاجراءات المقاطعة غير فاعل وانه ليس نافذا كبقية التشريعات النافذة . وتضمن التشريع ستة محرمات او محظورات

ان اهم اربع محرمات عامة على الشركات الاميركية اذا ما ارادت الاذعان لاجراءات المقاطعة او كان في نيتها ذلك هي :

١ ـ رفض العمل مع اي جهة تتخذ موقف القاطعة او بسبب طلبها المقاطعة .

نمو العائدات الضخم للدول العربية النفطية يوفر فرصا هائلة للصادرات الاميركية الى هذه البلدان

٢ ـ التمييز ضد اي مواطن اميركي على اساس العرق او الدين او الجنس او وطنه الاصلي .

٣ ـ التزود بأية معلومات عن ماضي او حاضر او مستقبل اي شخص مصنف على القائمة السوداء .

٤ ـ الالتزام باي رسالة او اتفاقية تشمل الطلب بالمقاطعة او اي خطوة غير مشروعة .

ان الانتهاك المتعمد للقوانين الاميركية يعرض صاحبه لغرامة تصل الى ٢٥٠,٠٠٠ دولار او السجن لمدة سنة او كلا الامرين معا الغرامة والسجن . اما تكرار انتهاك اللوائح فانه يعرض المنتهك الى دفع غرامة تصل الى ثلاثة اضعاف البضاعة المصدرة او خمسين الف دولار اكثر من قيمة البضاعة المصدرة مهما كانت او الحبس لمدة خمس سنوات او الامرين معا . هذا وان اي انتهاك مهما كان صغيرا يعرض المنتهك لغرامة فورية قيمتها عشرة الاف دولار او الغاء حق التصدير للمنتهك .

واثناء اجرائنا البحث (قبل انجاز بحث القوانين النافذة) بدا ممثلو رجال الاعمال الاميركيين في مختلف القطاعات مهتمون بالتشريع الجديد الذي كان يبدو لهم غير واضح المعنى ويكتنفه الغموض ووضحوا انه من اجل تأمين شركاتهم بكل ما يلزم فان على محاميهم صرف المزيد من الوقت والبحث والتدقيق وتقديم الاستفسارات الرسمية حول القوانين الجديدة وفقراتها .

ان القوانين النافذة لمناهضة المقاطعة قد اصدرتها وزارة التجارة في كانون الثاني ١٩٧٨ بحيث اصبحت نافذة على كل المواطنين الاميركيين ، (بما في ذلك العاملين الاجانب والتعاونيات وكل ما له علاقة بمصالح الولايات المتحدة) التي تشمل نشاطاتها التجارة الداخلية والخارجية . هذا وتشمل القوانين واللوائح عدة استثناءات للمحرمات المذكورة اعلاه .

وابلغنا الناطق الرسمي باسم وزارة التجارة في نيسان ١٩٧٨ انها ترى ان لغة التشريعات التي تتضمن عدة توضيحات تقلل من الشكوك التي تدور حول هذه التشريعات وعلى اية حال وكنتيجة لاتصالاتنا المتتالية مع رجال الاعمال الاميركيين صرحوا لنا انه رغم ان القوانين النافذة تعتبر مساعدة لهم غير ان لهجة هذه القوانين وصيغة هذه القوانين التي تهدف الى اذعان الشركات ما زالت بحاجة الى التوضيح وتتطلب تفسيرات مادية واضحة مشرعة . وحسب ما اورده الرسميون في وزارة الخارجية فانهم قد تلقوا عدة آلاف من الاستفسارات من رجال الاعمال والشركات والمؤسسات تطالب بالتوضيحات والتفسيرات والشروح والاحكام التمهيدية لهذه القوانين واللوائح والا فان الشكوك ستصبح مؤكدة . وبسبب العمل الضخم المترتب على هذا الموضوع تحتاج وزارة التجارة الى جهاز متفرغ من ٣٣ موظفا مختصا لانشاء مكتب للرد على الاستفسارات المتعلقة بالتشريعات المناهضة للمقاطعة ولتقديم الارشاد المتعلق بالاذعان المالي . كما خططت وزارة التجارة لاستيعاب ٦٥ موظفا آخر لهذا الغرض في السنة المالية ١٩٧٩ .

التأثير على الوضع التنافسي للولايات المتحدة

وعند اجازته لهذا التشريع كان مجلس الشيوخ يعرف سلفا ان مثل هذا التشريع سوف يؤثر سلبا على بعض الاعمال الاميركية في منطقة الشرق الاوسط وتوقع مجلس الشيوخ خسارة في بعض الاعمال وفقدان البعض الاخر بالكامل غير ان هذه الخسارة في نظر المجلس هي طفيفة نسبيا .

وعلى اية حال اشار مجلس الشيوخ ان اي خسارة محتملة الوقوع يمكن ان تكون في صالح الولايات المتحدة من زاوية المحافظة على المبادىء الاساسية المتعلقة بعدم التمييز الوارد في المحرمات .

ولتحديد آثار التشريع اتصلنا باحدى عشرة شركة اميركية تعمل في السعودية وكان الرأي مجمعا على ان اجراءات وتشريعات مناهضة للمقاطعة قد وضعت الشركات الاميركية في موقع صعب من المنافسة ومبشر بالخسارة قياسا بالشركات المماثلة من البلدان الاخرى التي لا تخضع لنفس القيود . ومهما يكن الامر فان الوقت ما زال مبكرا لقياس الخسارة التجارية والاعمال نتيجة هذه التشريعات . وقد ابلغنا العديد من رجال الاعمال والرسميين الحكوميين الاميركيين ان التشريعات التي تتمتع بها الشركات الاخرى تستخدم كسلاح لاغراء العرب لانشاء علاقة معها والتخلي عن العلاقة مع الشركات الاميركية . وقد ابلغتنا اثنتين من كبريات الشركات الاميركية ان تشريعات الاذعان كانت مكلفة لهما غير انهما حتى الان لم تحل دون قيام هذه الشركات بنشاطات ومشاريع في العربية السعودية . وعلى اية حال فان هذه التشريعات قد اضافت عنصرا الى عدم الاستقرار العملي وهم يشكون في رغبة ومقدرة الشركات الاميركية الصغيرة على اقتحام السوق السعودية . هذا وتشمل المشاكل التي تصب في قانون مناهضة المقاطعة ما يلي :

١ ـ فقدان العقود في حالة ان الشركات الاميركية هي الاقل اهلية في المناقصات بسبب عدم قدرتها على مجاراة متطلبات التشريعات المناهضة للمقاطعة .

٢ ـ الى اي درجة ستكون وزارة التجارة متشددة في تطبيق التشريعات وتنفيذها بشكل فاعل والى اي درجة الوزارة جادة في مقاضاة المخالفين .

٣ ـ التكاليف الاضافية الملازمة مع التجسيدات المادية للتشريعات المذكورة والاجراءات المتعلقة بالمحرمات وتطبيقها ميدانيا على الافراد والشركات بقصد اخضاعهم لها .

٤ ـ العجز في الاستجابة السريعة للمقترحات المعروضة .

٥ ـ الصعوبة الناجمة عن عدم خبرة الشركات التي تلج السوق السعودية للمرة الاولى .

٦ ـ الصعوبات التي تعانيها الشركات الاميركية التي تقوم بتأمين الطلبات غير المنظورة التي تسهم في الاقتصاد .